بريطانيا ونفط الخليج (*)

تحت إشراف

أ.د. وجيه عتيق

أ.د. ايمان عامر

الباحثة/ أمل عبدالله الهشام

مدرس مساعد

جامعة الكويت

مقدمة

تتناول الدراسة تحول بريطانيا العظمي كمصدر للفحم طاقة تقليدية للفحم كانت تستخدم في نهاية القرن التاسع عشر إلي مصدر طاقة جديد يعتبر شريان الحياة الاقتصادية في القرن العشرين، ألا وهو النفط، وبعد أن كانت تستورده من الولايات المتحدة في البداية أرادت بريطانيا السيطرة على منابعه في منطقة الخليج بعد أن تم اكتشافه في فارس عام ١٩٠٨.

أما المحاور التي ترتكز عليها الدراسة فهي توجُه بريطانيا لتغيير مصادر الطاقة التقليدية ومحاولات البحث عن النفط في الخليج العربي كما نتطرق إلي تاريخ الشركة الأنجلو فارسية التي دعمت الحكومة البريطانية وكيفية حصول بريطانيا بعد مشاورة جيولوجي هذه الشركة علي الامتيازات النفطية في إمارتي البحرين والكويت واتباع سياسة الاحتكار لنفط الخليج من خلال هذه الامتيازات لصد أي تدخل أو منافسة غير بريطانية في المنطقة.

(*) مجلة "المؤرخ المصرى عدد (٥٧) يوليو ٢٠٢٠، الجزء الثانى.

بريطانيا ونفط الخليج

بريطانيا والاتجاه لتغيير مصادر الطاقة

لم تكن القوى الاستعمارية العظمى التقليدية (بريطانيا وفرنسا) السباقة في العصر الحديث إلى اكتشاف الطاقة النفطية، بل هناك خطأ شائع عند البشرية فيما يتعلق بأن هذه الطاقة السائلة كانت بدايتها في منطقة الخليج العربي وحقيقة الأمر أنه تم التنقيب عن هذه الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية في أغسطس من العام ١٨٥٩م[١].

ارتبطت قصة اكتشاف النفط باسم إدوين داريك "Edwin Durik" الذي اكتشف بئره الكائن بالقرب من "تيوسفيل" في ولاية بنسلفانيا، وهو أول حقل كبير في العالم. كان داريك يعمل في السكة الحديدية، ولكنه كان طموحًا جدّا. فأنتقل للعمل في شركة سينيكا أويل "Seneca Oil" في ولاية بنسلفانيا، حيث وجد في عمله الجديد الدعم المادي والمعنوي. باءت محاولاته الأولى للوصول إلى الوقود بالفشل، ويعود ذلك إلى أساليب حفر الآبار البدائية، ولكنه وجد فريقًا داعمًا له ولجهوده فطرأت له فكرة ذكية جدًّا على الرغم من أنه لم يكن يملك أي تعليم فعلي في مجال النفط.

كان داريك على علم بأساليب حفر آبار المياه، فقرر أن يستخدم أسلوب الحفر ذاته للوصول إلى مكان النفط بدلًا من الطرق المتبعة آنذاك وغير الفعالة. نصب أول حفارة في صيف ١٨٥٩، فأطلق عليها الناس اسم "حماقة داريك"، ولكن بعد بضع أسابيع وتحديدًا في ٢٧ أغسطس من العام نفسه، أثمرت تلك الحماقة عندما خرج النفط من عمق ٦٩١٥ قدمًا. لم يكن هناك تدفق هائل للنفط أو انفجارات كما حدث بعد ذلك في ولاية تكساس، إذ خرج النفط بهدوء، وعندما تم تركيب المضخة، بدأ الإنتاج يتصاعد إلى نحو ٣٠ برميلًا في اليوم. جاء خروج النفط من باطن الأرض كبديل لاستعمال الزيوت الحيوانية لإنارة الشوارع في المدن كزيوت الحيتان وأصبح القطران يستخدم في

تزييت الآلات في المصانع. وبعد اكتشاف هذا البئر تم اكتشاف ٧٤ بئرًا في العام نفسه في أماكن أخرى وازدهرت صناعة البترول لتصبح هناك شركات نفطية وعقدت الصفقات وأنشأت معامل التكرير النفطي وزاد عدد الأثرياء المستثمرين في هذه الصناعة(٢).

كانت الرغبة في الحصول على المنتج الجديد قوية في عام ١٨٦١م حل الكيروسين النفطي محل الفحم بشكل كامل، كما أسهم النفط إسهامًا مهمًّا في الجهود الحربية التي قامت بها الولايات الشمالية للولايات المتحدة الأمريكية خلال الحرب الأهلية، بالإضافة إلى الحاجة الماسة لمصدر جديد للتعويض عن فقدان حقول القطن في هذه الحرب(٣).

بدأ المستثمرون المتطلعون لهذه الطاقة الجديدة للبحث عنها في مناطق أخرى ودخل الأوروبيون هذا المضمار، فلا ننسَ أن هناك تزايدًا سكانيًّا سريعًا، وبالتالي زيادة الاحتياجات لاستخدام النفط بديلًا عن الدهون الحيوانية والزيوت النباتية التي استخدمت بالفعل في أوربا وفي جميع الأغراض ولكنها أثبتت أنها غير كافية لتلبية الاحتياجات السكانية المتنامية، وهنا كان لا بد من محاكاة أو تقليد التجربة الأمريكية في المجال النفطي وتوزيع منتجاته في العالم، ومن الطبيعي إثارة حفيظة بريطانيا العظمى في هذا المجال(٤).

وإذا كان النفط يُصدَّر من الولايات المتحدة الأمريكية إلى بريطانيا، في ظروف دراماتيكية نوعًا ما، فعلى سبيل المثال في عام ١٨٦١، أبحرت سفينة إليزابيث واتس Elizabeth Watts من مدينة فيلادلفيا إلى العاصمة البريطانية لندن محملة ببراميل الكيروسين النفطي وأثناء تحميل المنتج على متن السفينة علم البحارة بمحتوى الحمولة، وهذا أدى إلى فرارهم الفوري خوفًا من الموت حرقًا. ولتتم الرحلة، تم استئجار سكارى من الحانات القريبة من الميناء لتنتهي الرحلة بنجاح. مع انتهاء عام ١٨٦٥، كانت كل من بريطانيا وفرنسا وكذلك ألمانيا المستثمرين الأكبر للنفط الأمريكي وأصبحت الصادرات النفطية أكثر من ثلث الإنتاج السنوي للولايات المتحدة(٥)

وفيما يبدو أن فكرة البحث عن النفط في أوربا باتباع تقنية الحفر الجديدة قد انتقلت في هذه الفترة من بلد إلى آخر، فأينما وجد ترسيب بترولي، وجد الأمل في الوصول إلى الذهب الأسود السائل. ففي روسيا بدأ البحث والإنتاج في عام ١٨٧٣ بشكل تصاعدي ثم وجد في غاليسيا ورومانيا في عام ١٨٩٨.

ظهرت عشرات الشركات التي تقوم بإنتاج النفط وتكريره، وفي بريطانيا كان الوضع كأي مكان آخر إذ أصبح التعامل مع البترول ومنتجاته المستوردة في حد ذاتها تجارة مهمة للغاية، واقتنع الخبراء بفكرة إمكانية وجود النفط في المناطق النائية الخاضعة للإمبراطورية البريطانية التي لا تغيب عنها الشمس. ففي الشرق الأقصى كانت صناعة النفط في بورما موجودة بالفعل منذ حوالي قرن من الزمان، وفي عام ١٨٩٠ تطورت هذه الصناعة بتطور الطرق في عملية استخراج البترول وتحديث الآلات والوسائل. بدأت عملية استغلال خطيرة من قبل شركات رويال داتش الهولندية "Royal Dutch Company" في الهند، وهي الشركة التي تأسست في العقد الأخير من القرن التاسع عشر واستغلت موارد جزر الهند الشرقية "Netherlands". في نفس الوقت، كانت الأعمال التجارية لعائلة صموئيل وإخوانه Samuel Brother (وهم تجار معروفون في لندن) المهتمين بالنفط وتوزيع منتجاته ثم الاستحواذ على مناطق إنتاجه[٦].

كما قام الأخوان صموئيل في عام ١٨٩٢، ببناء أول ناقلة نفط لهم وكان التنافس مستمرًا بين الشركة الهولندية السابقة وشركة صموئيل لفترة عشرة أعوام لينتهي التنافس في عام ١٩٠٢ بدمج أنشطة الطرفين في مجال النقل والتسويق النفطي من خلال إنشاء شركة البترول الآسيوية Asiatic Petroleum "Company".

أما في منطقة الشرق الأوسط، لم يشهد القرن التاسع عشر أي تسجيل لأهمية صناعة البترول أو تطورها إلا في الحاجة للزيت لإنارة مصابيح الإضاءة، التي ازدادت في مناطق سكن الطبقات ذات المستوى المعيشي

الأفضل، في حين أن النفط في العالم المتقدم وفي الفترة نفسها ارتبط بالتطور الصناعي والسياسي.

كانت الدولة العثمانية تحاول الحفاظ على ما تبقى من مناطق تحت سيطرتها في الأناضول وبلاد الشام والولايات العراقية والحجاز واليمن، وبعد حملة الأحساء ١٨٧١، وفي ظل هذا الضعف العثماني والحكومة الفاسدة، كانت هناك محاولة لسن قانون للتعدين والذي صيغ بشكل غير قابل للتطبيق في دولة فاقدة للأمر. كما أن الشركات الأجنبية التي أرادت فتح مكاتب لها في الدولة العثمانية، واجهة حركة مضادة (مكافحة وجود الأجانب) بمعنى آخر لم يكن في الدولة العثمانية ما يساعد على التقدم في مجال النفط، كما أن الشعور المناهض للأجانب كان شائعًا خاصة في المحاكم. ولم يكن من المستغرب في مثل هذه الظروف عدم وجود مؤسسة نفطية واحدة تقوم بدراسة الرواسب الصخرية في أي قرية من الأناضول أو الولايات العربية العثمانية أو في بحر مرمرة أو حتى لواء الإسكندرونة.

هنا ظهرت شخصية مهمة في صناعة النفط في الشرق الأوسط هو كالوست سركيس غولينكيان Calousts Gulbenkian (١٨٦٩–١٩٥٥) ذلك الأرمني الثري الذي كانت له خبرة كبيرة وأسس سمعة راسخة كخبير دولي في النفط حيث تخرج من الكلية الملكية في لندن في سن التاسعة عشرة إذ حصل على شهادة في مجال الهندسة المدنية بعد كتابته أطروحة حول هندسة التنقيب عن النفط.

وقبل أن يعود لإسطنبول، ذهب في جولة حول صناعة النفط الروسي، وكتب عن تجارة النفط في سلسلة مقالات لمجلة الفكر الرائد في باريس. واهتم بإمكانية وجود النفط في المناطق العثمانية كما قدم في أوائل الثمانينيات من القرن التاسع عشر تقريرًا لوزارة المناجم عن مكامن النفط العثماني فأثار هذا التقرير السلطان العثماني عبد الحميد الثاني ليقوم بعدة إجراءات أهمها:

١- قرار تحويل عائدات النفط من خزينة الدولة إلى محفظة السلطان الخاصة ما بين عامي (١٨٩٠– ١٨٩٩).
٢- خص السلطان نفسه بعدد من الأراضي المتوقع (مستقبلا) وجود النفط فيها إذا وجد على سطحها ترسبات نفطية وقار.
٣- منح امتيازًا للشركة الألمانية للسكة الحديد. "وهو امتياز في باطنه نسف للمصالح البريطانية في منطقة الشرق الأوسط".
٤- منح وعدًا برسالة خطية للبنك الألماني أن يصبح مؤسسة فعالة في تركيا، كما سيصبح له الأولية في مجال التنمية والتعدين والنفط(٧).

بالطبع قوبل كل ما سبق بمعارضة بريطانية شديدة وقدمت طلبات من أجانب آخرين يونان ورومان في الفترة نفسها، إذ كانوا يطمعون في الحصول على امتيازات في جزء أو آخر من الأراضي العثمانية إلا أنه كان هناك تأثير ألماني في إسطنبول، خاصة بعد زيارة فيلهم أو ويليم الثاني "Wilhelm 11" القيصر الألماني عام ١٨٩٨ للسلطان العثماني، وكان من المؤكد أن الألمان ببنوكهم المصرفية وشركاتهم لن يسمحوا لمنافسيهم بأن يكون لهم وجود في المنطقة التي اختاروها بعناية، وقد أخذ الإنجليز وكذلك الهولنديون الحيطة والحذر من هذا التقارب العثماني الألماني. أما غولبنكيان، فقد كان يراقب الأحداث عن كثب، وقام بأعمال تجارية مع الروس وكذلك الإنجليز مهتمًا بمصالحهم في الدولة العثمانية بالإضافة إلى مصلحته الشخصية.

ويجب أن نذكر أنه كان هناك اعتقاد بإمكانية وجود النفط في المناطق العربية الخاضعة للدولة العثمانية شمال الخليج العربي، خاصة بعد تقرير لبعثة ألمانية عن هذه المنطقة عام ١٨٧١ التي توجهت لدراسة المنطقة وجاء في تقريرها عبارات تنم عن الأمل الكبير في وجود الذهب الأسود هناك(٨).

ثم تلا هذه البعثة بعثة أخرى فرنسية، وكان لها جهود واضحة في منطقة شمال الخليج العربي حيث اشتملت هذه البعثة على خبراء وجيولوجيين وصلوا إلى أعماق بعيدة بحثًا عن النفط. وقد ذكروا فى تقريرهم عن وصولهم إلى طبقة

من مادة النفط اللزجة وهذا دليل دامغ يثبت مدى غنى المنطقة بالنفط، رغم أن الأدوات المستخدمة كانت بدائية في تلك الفترة[٩].

بعد هذه البعثات وما ذكرته في تقاريرها أخذ النفوذ الأجنبي يتزايد في مناطق النفوذ العثماني، وبدأت تستخدم مصطلحات حديثة كعلم الجيولوجيا الإقليمي المستخدم من قبل المراقبين الأوربيين، وبرزت أسماء ذكرت أن الساحل العربي من الخليج يحتوي على كميات تجارية ضخمة من مادة النفط الخام، منهم السيد ديمورجين M.de Morgen الذى ذكر ذلك عام ١٨٩٢. وهو مهندس معادن فرنسي وجيولوجي. والسيد ستال A.F. Stahl عام ١٨٩٣، والكولونيل مانسيل Colonel S.R Maunsell عام ١٨٩٧، وكذلك البارون ماكس فون أوبنهيم Baron Max Von Oppenheim ١٨٩٩ ، وهو دبلوماسي وعالم آثار اهتم في كنوز الشرق الأوسط. وفيما يتعلق بالمنطقة العربية الموجودة جنوب العراق، لم يتم اتخاذ أي خطوات فيها خلال القرن التاسع عشر ولا حتى في مطلع القرن العشرين. وذلك لأن فارس قدمت عروضًا في هذا المجال لرأس المال الأجنبي، وكانت عروضًا مغرية جدًّا للمستثمرين الأوربيين ولا سيما الإنجليز. كما أن الوضع لم يكن آمنًا في هذه المشيخات على الساحل العربي من الخليج ولم يكن هناك قانون بحفظ حقوق المستثمرين الأجانب رغم اتفاقيات الحماية المعقودة بين إمارات الخليج العربي وبريطانيا، إضافة إلى أن الأراضي العربية جنوب العراق لم تكن أجوائها جذابة لهم في تلك الفترة المبكرة من القرن العشرين[١٠].

ثانيًا: بريطانيا ونفط بلاد فارس

قام مجموعة من الجيولوجيين الألمان في أوائل عام ١٨٧١ بزيارة مدينتي بغداد والموصل في العراق، وأعدوا تقارير محفزة عن عمليات الحفر التي قام بها الوالي العثماني مدحت باشا في تلك الفترة. وفي إيران بدت الآفاق واعدة أيضًا، إذ جذبت فارس انتباه المراقبين في الشركات المصرفية من تسعينيات القرن التاسع عشر، وقد نشر عالم الآثار الفرنسي دي مورجن de Morgan""

حول آفاق النفط وتسربه إلى السطح هناك مما شد انتباه الثري الإنجليزي ويليام دارسي"William D'Arcy" الذي عاد إلى انجلترا في عام١٩٠٠[١١]، بعد أن حقق ثروة من التنقيب عن الذهب في استراليا. وبدا عازمًا إلى إبهار لندن بثروته الجديدة وكان الوحيد بين نبلاء بريطانيا، باستثناء العائلة المالكة، الذي يمتلك أراضي شاسعة في مدينة إبسوم Epsom، وكان يقيم الحفلات الكبيرة مستضيفًا الكثير من الزوار في قصره الريفي. وعلى الرغم من حياة البذخ التي عاشها، كان مثل الرجال النبلاء في ذلك العصر اعتقد أنه ينبغي أن يشغل أمواله لتزيد وتكثر. وفي تلك الفترة، قدم المدير العام للجمارك الفارسية الجنرال أنطوان كيتابجي "Antoine Kitabgi" اقتراحًا حول استخراج شهادة حقوق النفط في بلاد فارس، وقد أعجب دارسي بالمقترح عندما سمع عنه، فأرسل سكرتيره الخاص ألفريد ماريوت "Alfred Marriot" وهو دبلوماسي فرنسي سابق من أصل أرمني ومعه فريق من المساعدين لتسهيل حصول دارسي على الامتياز النفطي وإبرام الصفقة[١٢].

كانت بلاد فارس في أسوأ حالتها المالية عندما وصل ماريوت إلى طهران عام ١٩٠١، وقد وصفها الوزير البريطاني السير آرثر هاردنجِ Arthur Hardingeبأنها "ممتلكات كبيرة وسيئة ومستعدة لأن يطاح بها فورًا عند شرائها من قبل أغنى سلطة أجنبية أو عندما يهدد حاكمها بالعزل بصوت قوي"[١٣].

وكانت المقاطعات الشمالية تحت نفوذ الروس، بينما كانت الجنوبية تحت سيطرة بريطانيا. في حين أن مناطق فارسية أخرى نهبت القبائل المحلية ما شاءت منها وكان مظفر الدين شاه في ديون لكلتا القوتين سابقتي الذكر، إذ أنه ربط الخزانة الوطنية لفارس بمحفظته الخاصة، وبالتالي يمكن أن نسميها (ديونًا شخصية).

تعامل الوزراء الفرس مع ماريوت كما لو كانوا خدمًا لمالك أرض راغب في جمع المال أكثر من كونهم ممثلين لدولة مستقلة. لم يكن لديهم فكرة كبيرة عن قيمة النفط ولم تكن لديهم نظرة للمصالح في المستقبل، فكان كل اهتمامهم

أن يحصلوا على المال من دارسي، أكثر من فرض الشروط على العمليات التي سيقوم بها في فارس، وقد نجحوا في ذلك. بغض النظر عن الرشاوي، تلقت الحكومة عشرين ألف جنيه نقدًا مع وعد بالحصول على عشرين ألف جنيه من الأسهم، بالإضافة إلى ١٦% من أي أرباح مستقبلية. في المقابل، استلم دارسي حقوقًا حصرية على أراضٍ مساحتها ٤٨٠,٠٠٠ كم كيلو متر مربع، (هذا يعادل الدولة كلها عدا المقاطعات الشمالية الخمس القريبة من روسيا) بالإضافة إلى إعفاء كامل من جميع الضرائب. وفي ٢٨ مايو ١٩٠١، تم منح دارسي أول امتيازًا نفطيًا في منطقة الخليج كله.

بدأت عمليات الحفر في عام ١٩٠٢ تحت إشراف رينولدز G.B.Reynolds، وهو مسئول سابق في إدارة الأشغال العامة الهندية، والذي حفر قبل فارس في سومطرة بحثًا عن النفط، ولكن فارس بالنسبة له كانت أسوأ بكثير. خلال الصيف كانت الحرارة تصل إلى ٤٣ درجة مئوية في الظل قبل الساعة السابعة صباحًا، وكان نقل المعدات الخاصة في الحفر معقدًا وصعبًا في بداية القرن العشرين، إذ كان يجب نقله من انجلترا عبر البصرة وبغداد، ما يعني المزيد من التأخير، بالإضافة إلى أنه كان يجب رشوة الزعماء المحليين، الذين يعترفون بسيادة الشاه، بالأموال كضمان لوصول الآليات. وفي نهاية يناير ١٩٠٤، بعد وباء الكوليرا ومرض الجدري في المستوطنات المجاورة التي تستمد منها بعثة التنقيب الغذاء والماء، تم العثور على النفط ولكن الفرحة لم تتم حيث إنه جف في مايو، وكان عليهم البدء من الصفر(١٤).

في تلك الفترة، أصبح موقف دارسي محرجًا وكان قد خسر مائتين وخمسة وعشرين ألف جنيه من ماله الخاص، وكانت المصارف الممولة له قلقة للغاية، وقد فشلت كل الجهود المبذولة لجمع المزيد من الأموال وكانت الشكوك حول استثمار الأموال في الشرق الأوسط في تزايد حتى يتم العثور على النفط.

كانت الحكومة البريطانية هي من جاءت لتدارك الوضع، فعلى الرغم من فشل اختبار وقود النفط على السفينة الملكية "هانيبال" كان هناك عدد متزايد

من الضباط في البحرية الملكية الذين اعتقدوا أنه سيبدل الفحم بالنفط في المستقبل القريب جدًّا بسبب تفوقه التقني. وكان يقودهم الأدميرال الشهير اللورد فيشر "Fisher"، وبعد أن أصبح رئيس القوة البحرية في عام ١٩٠٤، أسست لجنة النفط برئاسة الأدميرال الأول السيد أرنست بريتيمان "E.G.Pretyman" للنظر في مسألة استبدال الفحم بالنفط، وقد اتفق فيشر وبريتيمان على أنه يتم اكتشاف مصدر نفط من قبل شركة بريطانية ضمن مسافة مناسبة من أوربا في منطقة تستطيع بريطانيا أن تسيطر عليها، ولم تكن بلاد فارس جزءًا من الإمبراطورية البريطانية لكنها بدت الخيار الأمثل. ومن هنا كان أول أعمال بريتيمان هو تقديم دارسي إلى شركة بورما للنفط Burma oil Company""، والتي على الرغم من صغر حجمها إلا أنها قد اكتسبت خبرة كبيرة في بورما، وفي مايو ١٩٠٥، بينما كان بريتيمان يعمل كوسيط لهذه الشراكة، اتفق الجانبان على تشكيل مشروع مشترك، ووعدت شركة بورما بتقديم المال اللازم للعمل وتطوير الحقول التي يجدون فيها النفط.

وأيضًا في بلاد فارس حاولت الحكومة البريطانية حماية الشركة وتقديم العون لها ولكن كانت نتائج هذه المساعدة سيئة. فعندما تم نقل معسكر المبعثين إلى موقع جديد، حتى لا يتعرضوا لخطر السكان المحليين من القبائل البختيارية، إذ كانوا أكثر سوءٍ من السكان المحليين في المواقع السابقة التي حفروا فيها، فاقترح القنصل جلب زورق حربي، فأرسل مكتب القوة سفينة كوميت Comet [١٥]، عبر النهر لتصل إلى مكان الاضطراب، إلا أنها علقت في مياه طينية قبل أن تستطيع تقديم المساعدة.

كانت عملية التنقيب في هذا الموقع غير ناجحة أيضًا، فقد جف حقلان آخران، ولكن مع بداية العام ١٩٠٨، عندما بدأ الحفر في مكان يسمى مسجد سليمان في جبال زاغروس، أصبح من الواضح أن أيام البعثة باتت معدودة إن لم يتم العثور على بئر. في شهر مايو من العام نفسه، وصل الحفر إلى أقل من(١١٠٠) قدم، ولم يتم العثور على شيء، فجاءت الضربة القاضية عندما

تلقى رينولدز، مسؤول الحفر، رسالة للعودة إلى الوطن بسبب استنفاد أموال الشركة.

كان من الصعب تحمل هذا القرار إذ شعر رينولدز أنه بعد ست سنوات من التنقيب لا بد من الاستمرار ويجب انتظار رسالة تأكيدية من لندن، فاستغل الوقت وهذا يعني أربعة أسابيع أخرى من العمل. والمفاجأة أنه بعد أسبوعين فقط توقف انتظاره، ففي الساعة ٤:٣٠ من صباح يوم ٢٦ مايو ١٩٠٨ تدفق النفط بعد الوصول بالحفر إلى حوالي ١,١٨٠ قدم وغمرت الحفارات بالمادة السوداء اللزجة. أخيرًا تم العثور على حقل تجاري وولدت صناعة النفط في منطقة الخليج على الجانب الفارسي(١٦). إنها نقطة تحول من فشل إلى نجاح في هذه المغامرة النفطية وبعد هذا التاريخ بحوالي عشرة أيام خرج النفط من بئر أخرى في ذات المنطقة من عمق ١٠،٠١ قدم، لتتقدم عملية التنقيب عن مراكز نفط بثقة كبيرة.

حل اكتشاف النفط في مسجد سليمان وبشكل فوري الصعوبات المالية التي واجهها دارسي وشركة بورما بل قاد إلى تشكيل الشركة الأنجلو-فارسية"Anglo-Persian Oil Company" في أبريل ١٩٠٩(١٧).

كانت الإثارة شديدة في انجلترا، إذ قامت شركة بورما بدفع مليون جنيه إسترليني من أموالها واستلم المساهمون الأسهم الممتازة، وكان الحماس في غلاسكو مكان إصدار الأسهم كبيرًا لدرجة أنه كان هناك عشرات من صفوف المتقدمين يكافحون من أجل أماكن في شبابيك موظفي البنوك، ومن بينهم كان اللورد كيتشنر Lord Kitchener ، الذي طالب بمعاملة خاصة، وهو الذي أخبر أحد مراسلي صحيفة الديلي تلغراف Daily Telegraph عن حقول النفط في بلاد فارس التي عاد منها للتو. عوض دارسي الأموال التي أنفقها هناك، بل أعطي أسهم في شركة بورما بقيمة ٩٠٠ ألف جنيه كمكافأة.

وفيما يتعلق بالأمور الإدارية في الشركة الأنجلو- فارسية، فقد وضعت لها ميزانية قدرت بحوالي مليوني جنيه إسترليني، وأدار الشركة رجل كبير ناهز

التاسعة والثمانين من عمره هو "اللورد ستراثكون"[١٨]. "Lord Strathcona" كرئيس للشركة ولكن الإدارة كانت لدارسي، واستمرت كذلك حتى وفاته في عام ١٩١٧. أصبح تشارلز جرينواى Charles Greenway المدير العام في عربستان، أما وكلاء الإدارة فكان منهم J.B LIoyd و C.A Walpole وغيرهم، ومنهم من كان في مقر الشركة في منطقة المحمرة في عرب ستان، ومنهم من سيرتقى إلى درجة مدير عام فيما بعد.

مع التطورات التي حصلت في ١٩٠٨ وحتى الحرب العالمية الأولى ١٩١٤، تسارعت وتيرة الحفر وأصبح مؤكدًا أن هناك وجودًا للنفط وبكميات تجارية هائلة، إلا أن الحفر توقف في ١٩١٤.

يذكر لونجرنج Longrigg، وهو أحد مديري الشركة في كتابه "النفط في الشرق الأوسط"[١٩] في نهاية العشرينيات من القرن المنصرم، معلومات حول الجيولوجيين الذين قاموا بالتنقيب عن النفط في فارس منذ البداية. فتحدث عن مواقع الحفر البدائية والسكن البسيط والأسرة التي ناموا عليها وكيفية حصولهم على إمدادات المياه، وخطوط أنابيب النفط البسيطة، وورش العمل، والمخازن، وتطرق إلى أنه تم إنشاء مستشفى للعاملين في الحقول ونادٍ للترفيه وكبداية أساسية لتصدير النفط، وأُنشِئ خط أنابيب يمتد من التلال المرتفعة إلى البحر وكذلك من السهول المنخفضة لمنطقة خوزستان. وفي نهاية عام ١٩٠٨، جلبوا مقاولًا لتفريغ المستنقع وتجفيفه ونقل الحيوانات، للحفاظ على استمرارية العمل غير المعتاد في وسط الحرارة العالية وعدم الراحة في بعض الأحيان نتيجة المرض.

في البداية تم إنشاء خط أنابيب قطره من ٦–٨ إنشات صمم لتدفق حوالي ٤٠٠,٠٠٠ طن من النفط الخام كان يمتد من مناطق الضخ والصهاريج مرورًا بمنطقة تمبي وملا ساني وكوت عبد الله ودور قاني، والذي بناه هو شارلز ريتشي Charles Ritchie، الذي مات في البصرة عام ١٩١٣، وكذلك جيمسون J.A Jameson الذي خدم في الشركة الأنجلو– فارسية ٤٠ سنة إلى أن وصل

إلى درجة مدير عام. وفي ١٩١١، تم إنشاء خط تلغراف[٢٠] مصاحب لخط الأنابيب.

ولا بد من ذكر الاتفاقية التي عقدت في يوليو ١٩٠٩ بين الدكتور يونج Young، وهو طبيب وضابط وسياسي، وشيخ المحمرة إذ تم منح الشركة أرضًا مساحتها فدان لبناء مصفاة في جزيرة عبادان في جزء غير مأهول قريب جغرافيًّا من البصرة. تم بناء المصفاة بين عامي ١٩١٠ – ١٩١٣، والهدف من بنائها تصدير ٢٠ ألف طن من النفط الخام في السنة وهو حجم مهول. وكانت الشركة الأنجلو– فارسية محتاجة إلى تعيين عمال هنود أو أوربيين فضلًا عن الفرس خاصة بعد تفشي مرض الكوليرا بينهم. أما الأنابيب النفطية فقد تعطلت عدة مرات فاحتاجوا إلى تعديلات في تصميم الأنابيب.

وكان لا بد من وجود وحدة تقطير للبترول ليتم شحن أول الشحنات بالسفن البحرية أو ناقلات النفط من مصفاة عبادان في عام ١٩١٣ دون أن يكون هناك أي انقطاع في المستقبل القريب.

انضمت فارس إلى صفوف الدول المنتجة للنفط بإنتاج حوالي:

كمية النفط	سنة الإنتاج
٤٣,٠٠٠ ألف طن	١٩١٢
٨٠,٠٠٠ ألف طن	١٩١٣
٢٧٣,٠٠٠ ألف طن	١٩١٤

وبتعيين السيد ونستون تشيرشل Winston Churchill كأول أدميرال للقوة البحرية الملكية عام ١٩١١، أكد على أهمية بناء أسطول بحري بريطاني وبوارج جديدة وسريعة، لتكون أسرع من أي سفينة بحرية ألمانية وأكثر فتكًا ولن يتم ذلك إلا باستخدام الوقود السائل بدلًا من الفحم. كان هناك عدد كبير من الأشخاص الذين اعتقدوا أنه لا ينبغي تغيير السفن المكلفة واستبعاد الفحم البريطاني الأكثر أمنًا من النفط الأجنبي، الذي ممكن أن ينقطع في وقت

الحرب. وفي١٩١٢[٢١]، عقدت لجنة بريطانية لتناقش إمكانية إمداد الأسطول البريطاني بالنفط من خلال الشركة الأنجلو – فارسية، وقد أكد الأدميرال تشرشل أهمية الوقود النفطي حيث إنه لا حصر للمزايا التي يمنحها الوقود السائل. أولًا السرعة، فالسفينة التي تستخدم وقود النفط أسرع بكثير من التي تستخدم الفحم، وتزيد قدرة حركة السفينة ٤٠%. ثانيًا، إمكانية إعادة تعبئة خزانتها سهلة، ففي يوم هادئ وإن لزم الأمر يمكن للأسطول أن يستخدم الوقود والبقاء ساكنًا في البحر. ثالثًا، تعيد تعبئة وقودها دون الحاجة لإرسال سفن لجلب الفحم وإضاعة الوقود في طريق العودة[٢٢].

وعلى الرغم مما سبق ذكره عن موقف تشرشل، إلا أنه لم يرى "الاضطرار" للاعتماد على وقود لا ينتج في الجزر البريطانية. إضافة إلى تخوفه من حقيقة أنه احتاج القوة البحرية إلى شراء البترول من شركات أمريكية أو هولندية "شركة ستاندر وشل"، فقد شعر أنه بسبب أن كلتا الشركتين أجنبيتان لذا ستضعان طموحاتهما التجارية فوق مصلحة المملكة المتحدة واستراتيجيتها وتوقع أن الشركات الأجنبية سترفع الأسعار على بريطانيا.

كان الحل الوحيد هو الاستحواذ الحكومي على الشركة الأنجلو–فارسية[٢٣]، فقام بتشكيل لجنة بقيادة الأستاذ الجامعي في جامعة برمينجهام، ومستشار النفط لمكتب الاستعمار جون كادمون John Cadmon بعد موافقة مجلس العموم البريطاني على هذه اللجنة ليتم كتابة تقارير عن وضع الشركة في فارس. وجاءت التقارير مطمئنة إذ أوصت بضرورة استخدام الوقود السائل في البحرية البريطانية وعلى الحكومة البريطانية، دعم هذا القرار ودعم الشركة الأنجلو– فارسية ماديًّا[٢٤].

وبعد هذه التقارير الإيجابية عن أهمية استخدام النفط في البحرية البريطانية استطاع تشرشل إقناع بقية مجلس الوزراء بالموافقة على أن تصبح الحكومة شريكًا في الشركة، فتم إدخال القانون اللازم إلى مجلس العموم البريطاني في مايو ١٩١٤ وحصل على الموافقة الملكية قبل ستة أيام فقط من

اندلاع الحرب العالمية الأولى.

استحوذت الحكومة على مليوني جنيه إسترليني من الأسهم مقابل الحصول على حصة التصويت بنسبة أكثر من ٥٠ في المائة بالإضافة إلى تعيين مديرين مع حق النقض (الفيتو) على جميع القضايا الاستراتيجية. على الرغم من أن هذا الحق لم يستخدم إطلاقًا، إلا أنه حق استخدام دائمًا للضغط على الشركة في موضوع استقلالها التجاري وقد استمدت الشركة الأنجلو – فارسية الكثير من المزايا المادية لارتباطها المالي مع الحكومة، ولأنها أكبر شركة نفط بريطانية فقد تلقت المساعدة دون شك.

بدأت الشركة بزيادة عمليات الحفر بشكل أكبر واستمرت بالمضي قدمًا فقامت باختبار مناطق أخرى بالقرب من منطقة النفطخانه، والأهواز، وزاد طول خط الأنابيب كما أن قطر الأنبوب زاد ثلاثة أضعاف عما كان عليه ليصل من ١٠ إلى ١٢ إنشًا، وزادت وحدات التقطير في المصفاة كما طرأت فكرة بإنشاء خط سكة حديد بين طهران وبغداد. وبالنسبة للعلاقة بين الشركة والقوى المحلية في فارس كحكومة المحمرة والقبائل البختيارية فاتسمت بالود والصداقة.

وكانت الشركة تقوم بطلب الحماية وحفظ الأمن خاصة في مواقع الحفر والتنقيب من خلال الاستعانة بالخانات ورؤساء القبائل، ومن الطبيعي دفع المبالغ النقدية لهذه القوى. في حالة حاجة الشركة إلى عمالة محلية، يتم توفيرها وبسهولة إلا أن البعض من العمال يترك العمل في بعض المناسبات لزيارة القبائل في الخيام وقضاء بعض الوقت معهم، ومنهم من يكتسب المهارات بسرعة وببساطة وكان هناك عمال خبراء يأتون من الهند والعراق. أما فيما يخص الأجور، فكانت من وجهة نظر الشركة الأنجلو– فارسية معقولة وعادلة. كما أن الشركة توفر العلاج للعمال، وفي الحقيقة إن الشركات النفطية في الخليج العربي بعد ذلك ستتبع النظام نفسه، فعلى سبيل المثال، مستشفى الأحمدي الذي أُنْشِئ في الكويت والذي لا يزال موجودًا إلى الآن ويخدم موظفي شركة النفط وأسرهم فقط[٢٥]، وكذلك في مدينة أرامكو وغيرها من المدن

الخليجية النفطية. توفى اللورد ستراثوكون مدير الشركة في بداية عام ١٩١٤ ليخلفه تشارلز جرينوي Greenway في يونيو ١٩١٤، وفي عهده كمدير للشركة APOC، تشكلت شركة ناقلات النفط British Tanker Company البريطانية وحظيت بموافقة الحكومة البريطانية على أن تكون شركة بريطانية خالصة تمامًا مع وجود مساهمة لشركة بورما وبعض المساهمين الآخرين[٢٩].

بريطانيا وامتيازات النفط في الكويت والبحرين

أرادت بريطانيا تحويل الخليج العربي إلى خليج بريطاني وتصدت لأي وجود أجنبي فيه فقامت بعقد الاتفاقيات مع مشايخ الخليج تباعًا منذ مطلع القرن التاسع عشر، حيث عقدت الهدنة البحرية مع إمارات الساحل العربي، عام ١٨٢١، ولم تنجح مع شيخ الكويت في عقد اتفاقية مشابهة إلا في عام ١٨٤١، وقد كان الهدف من عقد هذه المعاهدات هو حفظ الأمن في مياه وسواحل الخليج. وحاولت أيضًا في تلك الفترة أن تقنع شيخ الكويت الثالث جابر بن عبدالله الصباح (١٨١٥ – ١٨٥٩) برفع العلم البريطاني على السفن الكويتية وقصر الحكم في الإمارة الصغيرة، إلا أن الأمير قام برفع العلم العثماني بدلًا من ذلك للحفاظ على استقلال الكويت[٢٧].

حاول الإنجليز فرض السيطرة الكاملة على الخليج العربي خاصة بعد افتتاح قناة السويس ١٨٦٩، وكان الغرض في ذلك السيطرة على المياه الإقليمية والسواحل وربما لم يكن هناك ضغطٌ بريطانيٌّ واضحٌ في تلك الفترة على إمارات الخليج العربي، لأنها تابعة للدولة العثمانية، وإن كانت تبعية اسمية وليست فعلية. مع وصول جورج ناثانيال كيرزون George Nathaniel Curzon لمنصب الحاكم العام للهند البريطانية، استطاع إقناع الحكومة البريطانية بأن الدولة العثمانية ضعيفة جدًّا ولا يوجد داعٍ للخوف منها في مسألة عقد اتفاقيات الحماية مع شيوخ الخليج. وقد ذكر في إحدى رسائله إلى حكومة صاحبة الجلالة "**أنه لا يوجد اتصال فعلي بين الدولة العثمانية والكويت بل إن أهلها يكرهون العثمانيين**"[٢٨]. أراد أن يوضح للحكومة

البريطانية أن استمرار الاعتراف بسيادة العثمانيين أمر لا فائدة منه غير الإضرار بالنفوذ البريطاني، وأنه ممكن عقد الحماية مع أمير الكويت في الحال خاصة وأن هناك علاقات ألمانية وروسية واضحة مع الدولة العثمانية، وأنه لا بد من ترسيخ الوجود البريطاني ليس في الكويت فقط وإنما في المنطقة كلها. كما أن حاكم الكويت السابع الشيخ مبارك بن صباح طلب مرارًا فرض الحماية البريطانية على بلده، فلا فائدة من رفض طلبه، لتتم الحماية في ٢٣ يناير ١٨٩٩ وهنا أصبح الخليج العربي طريقًا مفتوحًا متصلًا بالهند(٢٩).

وكان الشرط الأول في اتفاقية الحماية برضاه واختياره يعطي العهد ويقيد نفسه وورثته وأخلافه إلى الأبد بأن لا يستقبل وكيلًا أو قائمقام من جانب دولة أو حكومة في الكويت أو في قطعة أخرى من حدوده موافقة إنجلترا.

أما الشرط الثاني بأن على الشيخ مبارك ألا يرهن ولا يبيع ولا يؤجر قطعة من أراضيه إلى دولة أو رعايا لدولة أخرى من غير الحصول على الإذن أولًا من بريطانيا(٣٠).

تلا هذه الاتفاقية مجموعة من الاتفاقيات منها تحريم السلاح واللؤلؤ، ولكن الأهم كانت اتفاقية خط التلغراف ١٩١٢ والتي تلتها اتفاقية امتياز النفط ١٩١٣.

ويستوقفنا هنا أن بريطانيا حرصت في المناطق النفطية والمناطق المتوقع وجود النفط فيها، على إنشاء خطوط التلغراف، فقد تم ذلك في فارس عام ١٩١١ وفي الكويت ١٩١٢ وفي البحرين ١٩١٣، وهي هنا اهتمت على حماية مصالحها في الأراضي والمشيخات التي سيطرت عليها واستحوذت على خيراتها(٣١).

والواضح أن القرب الجغرافي بين الساحل العربي والفارسي للخليج، والدراسات الجيولوجية التي قام بها الإنجليز للمنطقة جعل بريطانيا تعقد الاتفاقيات الواحدة تلو الأخرى فيما يتعلق بالنفط، فبعد الكويت عقدت مع البحرين عام ١٩١٤، ثم بعدها قطر وبقية إمارات الساحل وعمان ١٩٢٠(٣٢).

وبالعودة إلى امتياز النفط الكويتي ١٩١٣، أذن الشيخ مبارك الصباح لبعثة بريطانية بالقيام بأول مسح جيولوجي للإمارة وكان ذلك في مارس ١٩١٣ إلا أنه لم يتأكد على حتمية وجود النفط من عدمه. وكان هناك تقرير عن إمكانية العثور على النفط في منطقة برقان(٣٣).

زارت بعثة أخرى جيولوجية الكويت في العام نفسه وكان على رأسها الأدميرال إدموند سليد Admiral Edmond Slade (١٩٢٨ – ١٨٥٩) والذي أرسله تشرشل إلى المنطقة لمتابعة أسهم النفط في فارس، وبعد أن زار فارس، زار الكويت مباشرة(٣٤).

وقد كانت البعثة الأخيرة بعد سابقتها بحوالي ثمانية أشهر قامت باستكشاف المنطقة ووسعت مواقع الدراسة الميدانية الجيولوجية وكان لها الدور في إقناع بريطانيا بضرورة الحصول على الامتياز النفطي فى إمارة الكويت في نفس العام. أرسل المقيم السامي السياسي في الخليج إلى الشيخ مبارك يستأذنه بالسماح لبعثة "سليد"(*) "Admiral Slade" التي زارت قبل الكويت فارس ودراسة الأوضاع الخاصة بشركة النفط الأنجلو– فارسية وأسهمها وإمكانية زيادة الأسهم البريطانية فيها، أن تنقب عن النفط وأيضًا تذكر الشيخ مبارك بعدم منح أي امتياز نفطي دون التشاور مع بريطانيا لأي جهة أخرى، وكان من الطبيعي أن يوافق الشيخ مبارك على ذلك فهو تحت الحماية البريطانية.

ورغم نشوب الحرب العالمية الأولى إلا أن عمليات المسح الجيولوجية تمت بشكل غير واضح في الكويت، وفيما يبدو أنه وصل أحد الجيولوجيين التابعين للشركة الأنجلو– فارسية للكويت، ولكن أول مسح جيولوجي رسمي للكويت كان في ١٩١٧، في عهد الشيخ التاسع سالم بن مبارك الصباح.

جاءت نتائج هذا المسح مؤكدة على ما ذكره الجيولوجيون الذين سبقوهم، وهي إمكانية وجود الوقود السائل في موقعي "بحرة وبرقان" وتم كتابة توصية من قبل الجيولوجيين للمقيم البريطاني في الخليج لحث حكومته على سرعة الحصول على إذن للتنقيب في المناطق الكويتية سابقة الذكر، إلا أنه تم تأجيل

ذلك إلى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى وما سيترتب عليها من نتائج.

ترددت البعثات الجيولوجية على الكويت، وكان من أهمها زيارة المستر هالس Mr. Hulse في مارس عام ١٩١٧، وهو مهندس في الشركة الأنجلو- فارسية ليقوم بدراسة مسألة النفط في الكويت ورافقه الشيخ عبد الله ابن حاكم الكويت الشيخ سالم وقام بزيارة منطقة امديره استمرت الشركة بإرسال البعثات إلى الكويت، كما زار الكويت الكابتن دايلي Daly الذي مكث فيها قرابة الشهرين ، وكتب تقريرًا يؤكد فيه وجود البترول في الأراضي الكويتية وهنا راسلت الشركة حكومة صاحب الجلالة لإتمام صفقة النفط الكويتي ولكن دون جدوى(٣٥).

وفي عام ١٩٢١ قامت الشركة الأنجلو فارسيه بمراسلة الحكومة البريطانية وذكرتها بأنه آن الأوان لاستغلال النفط الكويتي، وأنه لا حاجة للمماطلة فالحرب قد انتهت وأصبح للنفط أهمية في السلم، كما وضحت أهميته في الحرب فهو أهم مصدر للطاقة في القرن العشرين.

وبوصول السيد تشرشل لمنصب رئيس وزارة شؤون المستعمرات، تم تحويل إمارة الكويت من وزارة الخارجية إلى وزارة شؤون المستعمرات ليوافق تشرشل على بدء المفاوضات مع الشيخ أحمد الجابر الحاكم العاشر لإمارة الكويت لإتمام اتفاقية النفط، وذلك بعد مراجعة ما جاء في مراسلات الشيخ مبارك الصباح وبيرسي كوكس Cox المعتمد البريطاني في الخليج عام ١٩١٣. وأيد تشرشل تسهيل مهمة مبعوثي الشركة الأنجلو- فارسية لعقد الصفقة مع شيخ الكويت.

وقد أبرق السيد أرنولد ويلسون (Arnold Wilson) لمقر الشركة الرئيسي في لندن في نوفمبر ١٩٢٢ بأنه لا بد من التوجه من موقع الشركة في عبادان إلى الكويت لإتمام الاتفاقية، وكان الشيخ أحمد الجابر على علاقة جيدة مع السيد ويلسون إلا أن الشركة كانت غير مستعدة لبدء التفاوض في هذه الفترة لانشغالها في مواقع أخرى(٣٦).

مع بداية العام ١٩٢٣، بدأ السير مور C. J. More، الوكيل السياسي البريطاني، في الكويت، يتدارس مع الشيخ شروط الاتفاق مع الشركة الأنجلو– فارسية (APOC)، ولكن فيما يبدو أن شيخ الكويت لم يكن راضيًا عن المبلغ المعروض عليه وهو ٢٥% من عائدات النفط التي سيتم استخراجها وقد يكون عدم الاقتناع بالمردود النفطي الذي سيحصل عليه الشيخ أحمد بسبب المراسلات التي تلقاها من السير فرانك هولمز Frank Holmes الملقب "بأبو النفط". وهو مهندس تعدين بريطاني من أصل نيوزلندي سبق وأن زار الخليج في نهاية الحرب العالمية الأولى ليؤمن وصول المؤن للجيش البريطاني، وفي أثناء زيارته منطقة عبادان النفطية على الساحل الفارسي، شاهد مصافي النفط التي أنشأتها الشركة الأنجلو – فارسية هناك، مما أثار لديه الرغبة في الحصول على امتيازات النفط في الجانب العربي من الخليج.

ومن الملاحظ أن الشركة الأنجلو– فارسية لم تستعجل بإتمام الاتفاق النفطي مع إمارة الكويت، وذلك قد يكون لاكتفائها بالنفط الذي كانت تحصل عليه من فارس وكذلك العراق بالإضافة إلى أن هذه الفترة الزمنية كان فيها صعوبة في نقل النفط الخام، وكذلك تسويقه، إضافة إلى ارتفاع الثمن المتعلق بعملية التنقيب، ما جعل الشركة تخفض مصروفاتها، وهذا بحد ذاته أدى إلى عدم الاهتمام بنفط الكويت إلى أن لاح بالأفق اهتمام الشركات الأمريكية في منطقة الخليج العربي ليتبدل الموقف الإنجليزي حيث بدأ التنافس بينها على النفط[٣٧].

امتياز البحرين

وقعت إمارة البحرين سلسلة من المعاهدات مع الحكومة البريطانية لحماية مصالحها. ففي عام ١٨٨٠ وقعت البحرين على اتفاقية مانعة مع بريطانيا لتحميها من الأطماع العثمانية والفارسية. وتعهد حاكم البحرين الشيخ عيسى بن علي الخليفة بأن لا يعقد ولا يتفاوض في أي معاهدة مع أي دولة أخرى وألا يوجد تمثيل دبلوماسي لأى دولة في البحرين.

وكان رأي الكولونيل أدور سيل تالبوت E.C.Tolbot بأن هذه الاتفاقية لا تكفي لحماية المصالح البريطانية في البحرين والخليج عامة[٣٨].

وتم تعديل الاتفاقية السابقة باتفاقية حماية ثابتة في عام ١٨٩٢. أخطرت بريطانيا الدولة العثمانية بعد اتفاقية الحماية بمذكرة جاء فيها أن البحرين أصبحت تحت حمايتها وأنها لن تسمح لأي دولة بضمها"[٣٩]. وألزمت حاكم البحرين وخلفاءه بموجب توقيعه على اتفاقية ١٨٩٢ بالبنود التالية:

١- عدم إقامة علاقات من أي نوع مع دولة أو جهة أخرى عدا بريطانيا.
٢- عدم عقد أي اتفاقيات أو مراسلات مع أي جهة أجنبية باستثناء بريطانيا.
٣- لا يستقبل أي وكيل أجنبي دون إذن بريطانيا.
٤- لا يبيع ولا يؤجر ولا يرهن ولا يتنازل لأي دولة أو جهة أجنبية[٤٠].

في المقابل يحصل حاكم البحرين على الحماية ضد أي خطر خارجي، وتهتم بريطانيا بمصالح البحرين الاقتصادية وتدير شؤون البحرين الخارجية. فأخذت البحرين تفقد استقلالها وأصبح الوكيل البريطاني هو الآمر الناهي فى والإمارة.

ثم حصلت على امتياز النفط في ١٩١٤ مع الشيخ عيسى بن علي حيث تعهد للمقيم البريطاني تريفور Trevor بأن لا يسمح لأي جهة أجنبية باستغلال نفط البحرين دون أخذ المشورة من الوكيل البريطاني.

وجاء وعد الشيخ وتأكيده بإنه إذا كان هناك احتمالية وجود البترول في البحرين، فإنه لن يستأثر به لنفسه ولن يفاوض أي طرف آخر دون أخذ رأي الوكيل البريطاني والحصول على موافقة بريطانيا العظمى[٤١].

كانت البحرين ممنوعة من عقد أي علاقات مع دول أو حكومات، وكان دور الشيخ في البحرين لا يُذكر فكل الأمور الأساسية في البحرين يحكمها الوكيل البريطاني المستقر فيها.

أصبحت منطقة الخليج مركزًا دوليًّا نفطيًّا جعل الشركات النفطية

تتنافس في فترة ما بين الحربين للتنقيب عن النفط في أراضيه، وأهم هذه المنافسات التي تمت بين الشركات الامريكية النفطية الكبرى والشركات البريطانية.

الخاتمة

كان لاكتشاف الطاقة النفطية الأثر في تحول بريطانيا العظمي وغيرها من العصر الفحمي إلي العصر النفطي، فأرسلت الجيولوجيين إلي منطقة الخليج للتأكد من حقيقة وجود النفط فيها، وبعد أن تم إثبات ذلك في الطرف الفارسي من الخليج أيقنت أنه من الممكن وجوده في الطرف العربي وبقوة فأرسل المختصون جيولوجي شركة الأنجلو فارسية إلي إمارات الخليج العربي وبدأت بالحصول علي الامتيازات النفطية من مشيخات الخليج واحدة تلو الأخرى، محاولة بذلك منع دخول أي قوة أجنبية إلي مناطق نفوذها في الخليج العربي.

الهوامش

١- محمد، علوان، النظام القانوني لاستغلال النفط والأقطار العربية، كلية الحقوق، جامعة الكويت ، الطبعة الأولى ١٩٨٢م ص ١٣.

2 - Christopher Tugendhat, Oil The Biggest Business, London, 1968 p 10.

٣- محمد، الفارس صفحات من تاريخ الإمارات والخليج، عمان، الأردن، الأهلية للنشر ص ٢٠١ ص 299.

4-Stephen Longrigg, Oil In Middle East, Oxford University Press, London, 1954, P.11.

5- Ibid.

6 - Ibid.

7 - "The Richest Men in The World". The New York Times. 21 July 1955.

8 –Ibid Longrigg P14.

9- Ibid

10 - Parliamentary Debater : Official report Volume 55.

11 - Christopher Tugendhat, Ibid,P59.

12 – Longrigg,Ibid,P12.

13 - tugendhat, Ibid p 63.

14- Ibid p 64.

15 - Ibid .P 66

16 - Longrigg, Ibid p.20 .

17 – Ibid.

18 - Tugendhat, Ibid, p 66

19 - Longrrigg, Ibid, P 22.

20 - Ibid.

21- Stanton Hope, The Battle For Oil By Ebenezer Baylis and Son,1958,P.85.

22 - tugendhat, Ibid, p67.

23 - Ibid, . 70.

24 - Longrigg, Ibid, P 22.

25- جريدة الرأي الكويتية العدد ١٠٨٦١ الجمعة ٢٧ مارس ٢٠٠٩.

26 logrigg, Ibid, P23.

27- أ.د. عبد المالك التميمي، أبحاث في تاريخ الكويت، الكويت، دار العروبة، ص ٢٨.

28 - F.O 601599, Extracts From the Confidential Memo – Randum of lord Curzon.

29- أبو حاكمة، تاريخ الكويت الحديث والمعاصر ١٧٥٠-١٩٦٥ ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٤، ص ٣١٧.

30 – أ.د. عبدالله الهاجري، تاريخ الكويت الإمارة والدولة الطبعة الأولى، الكويت، ٢٠١٧، ص ١٩٥.

31- صورة لرسالة تلغراف مرسلة من حاكم الكويت جابر مبارك (خط تلغراف) تم نشرها بالقرين.

32- فريد هوليداي، النفط والتحرير الوطني، دار ابن خلدون، بيروت، ١٩٧٥، ص ٢.

33- أ.د ميمونة الصباح، نجاح الشيخ أحمد الجابر من الإفادة من التنافس الإنجليزي بشأن نفط الكويت، جامعة الكويت، حولية كلية الآداب العاشرة، ص١٩ ،١٩٨٨.

34 -- " Naval and Military Intelligence" the times (36753) London, 28 April, 1902.

*انظر ملحق رقم (١).

35- – حسين الشيخ خزعل، تاريخ الكويت السياسي، المجلد الرابع، مكتبة الهلال، بيروت، ١٩٦٥، ص١٧.

36 -- D.H. Finnie, Shifting Lines in the sand, p 6

37- أ.د. ميمونة الصباح، المرجع السابق ص ٣٨.

38- أ.د.محمد الرميحي، البحرين مشكلات التغير السياسي والاجتماعي بيروت، دار الجديد، ١٩٩٩ ص ٣٩.

39- ايمان البنداوي، سياسة بريطانيا تجاه البحرين (١٨٧٦-١٩٢٣)، جامعة بغداد، ٢٠٠٥ ، ص ٧٦.

40- لؤي عبد الرسول حسن، سياسة بريطانيا باتجاه منطقة الخليج العربي حتى قيام الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ ، مجلة سر من رأى – العراق، المجلد ،٨ العدد ٣٠ ،٢٠١٢ ، ص ١٤٣.

41- جمال الدين الركيبي، أزمة الخليج جذورها التاريخية ووقائعها الحالية، دار الهدى، الجزائر، د.ت ، ص ٣٦.